

*أثاناسيوس مانيس

الاستفتاء في تركيا: نصر باهظ الثمن وأزمة مستمرة

لاشك بأن الاستفتاء التركي الذي جرى في ١٦ نيسان ٢٠١٧ يُمثل تغييراً هائلاً للنظام السياسي في تركيا. وقد فاز رجب طيب أردوغان وحزب العدالة

النصر الضئيل الذي حققه رجب طيب أردوغان في الاستفتاء الذي جرى في ١٦ نيسان من هذا العام لا يضمن رئاسة سياسية قوية وخالية من المشاكل. تسوية الحسابات السياسية المحلية مع القضية الكردية والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي بين الآن والانتخابات الرئاسية المقبلة في ٢٠١٩ قد تكون حتى أكثر صعوبة.

والتنمية في الاستفتاء بنسبة ضئيلة والذي يحول رئاسته المهيمنة بحكم الواقع إلى رئاسة مهيمنة بحكم القانون. نسبة ٥١,٢٨% من المواطنين الأتراك وافقوا على التعديلات الدستورية الـ ١٨ المقترحة، في حين عارضوها بنسبة ٤٨,٧٢% منهم. ومع ذلك، فإن أحكام التعديلات الدستورية والبيانات الصادرة عن الأنصار والخصوم السياسيين الرئيسيين تعطي القليل من الأمل في أن نتائج الاستفتاء ستجلب الاستقرار السياسي أو الازدهار الاقتصادي، أو تسمح للقيادة التركية أن تقوم بدور بناء في سوريا والعراق - على الأقل في المدى القصير. وعلاوة على ذلك، من غير المرجح أن يعزز ذلك من مستوى التعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأزمة اللاجئين.

التعديلات الدستورية والنتائج والأنصار

ذكر التفاصيل الخاصة بالتعديلات الدستورية تقع خارج نطاق هذا التحليل، ولكن من المهم أن نسلط الضوء على أن النظام الرئاسي الجديد يحول النظام السياسي لتركيا إلى رئاسة مهيمنة بحكم القانون دون وجود ضوابط وتوازنات فعالة على الرغم من التأكيدات التي تخالف ذلك. ونتيجة لذلك، زادت هذه الأمور من حصة المناهضين لحزب العدالة والتنمية، مما زاد من مستويات الاستقطاب العامة في تركيا.

على وجه التحديد، الحجة الرئيسية لأنصار "نعم" هي أن مساءلة الرئيس أمام البرلمان والمحاكم تدخل لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية، وبالتالي فإن الانتقاد من رئاسة مهيمنة لا أساس له من الصحة. وفي الواقع، يُجرى الأخذ بمساءلة الرئيس، ولكن من الصعب أن نرى كيف يمكن تنفيذه على الإطلاق نظراً لأن المادة ١٠٥ تنص على إجراء ذي ثلاث مراحل مع عدد كبير من النواب المطلوبين لكل مرحلة. أولاً، هناك حاجة إلى الأغلبية المطلقة للبرلمانيين (٣٠١ من أصل ٦٠٠) لطلب فتح التحقيق، ومطلوب ثلاثة أخماس (٣٦٠ من أصل ٦٠٠) لفتح التحقيق، والثلاثين (٤٠٠ من أصل ٦٠٠) من الأصوات مطلوبة للإقالة. إن تطبيق هذا الإجراء يصعب تصوره أكثر عندما لا يقتصر مهام الرئيس على الأمور التنفيذية الواسعة، بما في ذلك تعيين ١٢ قاضياً من أصل ١٥ في المحكمة الدستورية، ووضع ميزانية الدولة، وإقرار ممثلي مجلس الأمن الوطني، ولكن يُسمح له وللمرة الأولى بتولي دور رئيس الحزب، مما يعني التأثير المباشر على نواب أحزابه في القرارات المتعلقة بالرئاسة.

وقد أعلنت المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نتائجها الأولية واستنتاجاتها بشأن الاستفتاء، حيث أشارت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل حاسم إلى أن "الاستفتاء الدستوري الذي أجري في ١٦ نيسان جرى على أرض غير متكافئة، ولم تُتاح فرص متساوية لكلا طرفي الحملة

"وعلاوة على ذلك، فإن المعارضة الرئيسية، ألا وهي حزب الشعب الجمهوري، تُشكك في شرعية المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا لتغيير القاعدة التي تتطلب ختم كل ورقة اقتراع بختم وتدعي أنه تم احتساب ١,٥ مليون ورقة اقتراع لم يتم ختمها. وهذه التطورات الهامة تقوض نتائج الاستفتاء، وبالتالي وحدة البلد، ولا سيما في المراكز الحضرية والمالية الرئيسية، أي اسطنبول وأنقرة وإزمير، حيث صوت الناخبون ضد التعديلات.

وفي تصريحاته الأولى بعد إعلان النتائج، حطم رجب طيب أردوغان أية آمال في عكس سياساته المثيرة للجدل بشأن عسكرة القضية الكردية وجدله ضد الاتحاد الأوروبي. وشكر على وجه التحديد مؤيدي حزب الحركة القومية، وأعلن أن مسألة إعادة عقوبة الإعدام ستناقش مع رئيس الوزراء بن علي يلدرم، وقائد الحركة القومية دولت بهجلي. وأخيراً، رفض أي إمكانية لتفويض السلطة من خلال التشديد على "أمة واحدة وعلم واحد وبلد واحد ودولة واحدة". وتُشكل هذه التصريحات مؤشراً قوياً على أن أجندة أردوغان السياسية ستستمر جنباً إلى جنب مع خطة حزب الحركة القومية الذي سيجري استشارة زعيمه دولت بهجلي لتنفيذه. وهذا يعني أنه لا يمكن لأحد أن يتوقع أن يغير أردوغان خطابه وأفعاله فيما يتعلق بالمسائل التي تتأثر بجدول أعمال الحركة القومية ذات النزعة القومية المتطرفة؛ على الأقل حتى موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠١٩ أو قبل ذلك.

دور تركيا في سوريا والعراق

وبالتالي، لا يمكن أن نتوقع أن تُغير تركيا من سياستها تجاه سوريا والعراق بشكل كبير. وإن تغير أي شيء فسوف يستمر أردوغان في إعطاء الأولوية بعزل حزب العمال الكردستاني وأية منظمات تابعة لها، مثل حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا. وفي حالة العراق، على وجه الخصوص، ستُكثف تركيا جهودها للسيطرة على دور حزب العمال الكردستاني في سنجار، بما في ذلك وحدات المقاومة في سنجار التي لا تتمتع حالياً بدعم الولايات المتحدة لها. وهذا يعني أن تركيا ستحاول زيادة الضغط على بغداد وأربيل للمساهمة في هذه الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، سوف يستمر أردوغان في دعم التركمان في حالة كركوك أيضاً وفقاً للرؤية التركية القومية لحزب الحركة القومية. إلا أنه من غير المتوقع أن يضعف ذلك علاقاته الوثيقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، على الرغم من أن موقفه يُمكن أن يثير رد فعل عنيف من شركاء التحالف في الحزب الديمقراطي الكردستاني في الحكومة، الاتحاد الوطني الكردستاني، مما يخلق عقبات في علاقات تركيا مع إقليم كردستان العراق.

علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا

العلاقات التي تبدو أنها تحت خطر وشيك مع تداعيات كبيرة من حيث الاستقرار المالي والسياسي في تركيا تتمثل بتلك العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. من الممكن أن يكون الاتحاد الأوروبي قد طوّر علاقات قوية مع تركيا بشأن قضية اللاجئين، بيد أن المسؤولين الأوروبيين مثل جان كلود يونكر هددوا تركيا بانتهاء ترشيحهم في الاتحاد الأوروبي في حال تم إعادة عقوبة الإعدام في البلاد. وليس من السهل التنبؤ بكيفية تطور هذه العلاقة، ولكن الاختلاف بين الشريكين بشأن المسائل المعيارية، مثل الحاجة إلى إرساء الديمقراطية، والحكم الصالح، واحترام حقوق الإنسان، لا تُعد مؤشراً جيداً لما ينبغي اتباعه.

ولا يبدو أن الاستفتاء في تركيا يؤثر سلباً على موقف ترامب من البلاد طالما أن تركيا لا تقوض هدفه الاستراتيجي المتمثل في اقتلاع تنظيم داعش من سوريا في فترة وجيزة. وهذا يشمل أيضاً ضرورة أن تبقى تركيا عاطلة عسكرياً في شمال سوريا وعدم التحرك ضد الحليف المحلي الرئيسي للولايات المتحدة، وحزب الاتحاد الديمقراطي، بغض النظر عن خطابه المثير للجدل.

وسوف تستمر العلاقات مع روسيا على أساس التعاون الوثيق في مجال الاقتصاد والطاقة، على الرغم من أن سوريا ستظل أكبر تحدٍ لعلاقاتها التجارية. وفي أغلب الأحوال، فإن رئاسة أردوغان المهيمنة تخلق جبهة سياسية مع بوتين في روسيا ضد الديمقراطيات الليبرالية في الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، فإن النصر الضئيل لأردوغان في الاستفتاء لا يضمن وجود رئاسة قوية من الناحية السياسية وخالية من المشاكل. وسوف يستمر أردوغان في أمس الحاجة إلى دعم حزب الحركة القومية حتى الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠١٩ مع انعكاسات على قراراته في قضايا السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء.

للإقتباس: Manis, A. (2017) *The Referendum in Turkey: A Pyrrhic Victory and Continuous Crisis? MERI Policy Brief. vol. 4, no. 06.*

الآراء الواردة في هذا المنشور تعكس آراء الكاتب وليس بالضرورة مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث.